قراءة جديدة لأسباب الطعن في القراءات القرآنية

New reading of the reasons for challenging Quranic reading

د. نبيل مسالتي[1]
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة
messalti_nabi@yahoo.com

تاريخ الوصول 2020/12/31 القبول 2021/06/27 النشر على الخط 2021/12/15
Received 31/12/2020 Accepted 27/06/2021 Published online 15/12/2021

ملخص:

يرومُ البحثُ نقضَ طرحٍ شائعٍ لدى كثيرٍ من المشتغلين في مجال الدراسات القرآنية، وبالأخص التوجيه النحوي للقراءات، فلقد ذكروا أنَّ أسباب الطعن في القراءات على اختلاف مراتبها، هو التعصب المذهبي للمدارس النحوية، أو أنَّ النحاة نسوا ما أصلوه نظريا من جعل القرآن الكريم بقراءاته أصل المصادر، أو أنَّ القراء وهموا، أو...، ولكثرة ترددنا لمثل هذه الأسباب أصبحت من المسَلَمَات الملازمة لأذهاننا، غير أنَّ هذا المقال يُوضح أنَّ أهم أسباب الطعن في القراءات راجع إلى عدم الاستقراء التام لكلام العرب شعرا ونثرا، مع عدم توظيف القياس بشكله الصحيح، بالإضافة إلى المعنى الظاهر غير المراد، وتتجلى أهمية معرفة هذه الأسباب في الوصول إلى توجيه القراءات من أقرب طريق وأسْلَمِه.

الكلمات المفتاحية: أسباب الطعن، القراءات القرآنية، الاستقراء، القياس، المعنى المراد.

Summary:

One of the issues common to many people working in the field of Quranic studies, They mentioned that the reasons for challenging the readings of all ranks are sectarian fanaticism in grammatical schools, or that grammarians have forgotten what they Noble Qur'an with its readings an original The sources, or that the readers are delusional, or…, this article shows that the most important reasons for challenging the readings are due to; the lack of complete extrapolation to the words of the he Arabs in poetry and prose and…, with Failure to employ the analogy in its correct form, in addition to the apparent meaning that is not intended, as they are the main reasons for challenging.

Key words in English: Reasons for stabbing**.** Quranic readings. Induction. Analogy**.** The intended meaning.

[1] – المؤلف المرسل: نبيل مسالتي البريد الإلكتروني: com.messalti_nabi@yahoo

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. مِهادٌ معرفيٌّ: قراءة في المصطلحات.

تكتسب مثل هذه المواضيع قوتها من مادتها الأولى؛ ألا وهي القرآن الكريم بقراءاته، وتبرز أهميتها البالغة في معالجتها لقضية خطيرة، اتُّخذت سلما للطعن في القرآن الكريم، تمثلت في الوقوف على الأسباب الحقيقية للطعن في القراءات، وخدمة للقرآن الكريم، ودفاعا عن قراءاته اخترت قراءة مشهورة استُشكلت، وكان مدار الطعن فيها لا يخرج عن ثلاثة أمور: عدم الاستقراء التام لكلام العرب، عدم استغلال القياس بشكله الصحيح، المعنى الظاهر غير المراد، وإنَّما اخترت هذه وإن كان غيرها كثير؛ لاجتماع تلك الأسباب في آن واحد، وشفعت بعد شرح كلِّ سبب بقراءات أخرى طُعن فيها على نحو ما ذكرتُ، وربما استعملت اللف والنشر في عرض وإثبات ما قصدتُ، ويُعد هذا الجانب العملي التطبيقي أفضل طريقة للبرهنة على مثل هذه الفرضية والتأكد منها، وقبل أن نلج المقصود يحسن بنا الوقوف عند المصطلحات التي يُبنى عليها البحث وهي:

أولا: القراءات القرآنية: المتصفح لأمهات كتب علوم القرآن يجد عدة تعريفات متباينة في اللفظ قريبة الحدود، يمكن الجمع بينها لتشمل المقبول من القراءات والمردود والمتفق عليه والمختلف فيه والمشهور والشاذ بأنَّها: كيفية النطق بالكلمات القرآنية أصولا وفرشا اتفاقا واختلافا، مع عزو كل وجه لناقله، واستغنيت عن القيد الأول وهو: (علم يُعرف به) كي أَسْلَم من الاعتراض.

ثانيا: الاستقراء: يتجاذب هذا المصطلح علوم شتى على غرار علم المنطق وعلم أصول الفقه، غير أنَّ حقيقته لا تخرج عن معناه اللغوي، لذا يُمكن أن نعرف الاستقراء النَّحوي: بأنَّه جمعٌ وتتبعٌ لأضرب كلام العرب في إطارٍ مكانيٍّ وزمانيٍّ محددٍ، وثمرته وضع القوانين التي سار عليها كلام العرب وقاية من اللحن، وهو بالنظر إلى حصر متعلقاته قسمان: تام وناقص، وثمرة هذا أنَّ التام مقطوع النتيجة، والناقص فيه تفصيل.

ثالثا: القياس: يحظى القياس النحوي بمكان بارز حتَّى قيل: ما النَّحو إلا قياسٌ يُتبع: وهو إجراء حكم الأصل على الفرع بجامع علة، فأركانه إذا أربعة: الأصل (المقيس عليه)، والفرع (المقيس) و(الحكم) و(العلة)، كأن تقول: يجوز تَقَدُمُ معمول الأسماء العاملة عَمَلَ الفعل، قياسا على جواز تَقَدُمِ معمول الأفعال، والعلة: مشابهة أسماء الأفعال (أمامك، مكانك...) معنى الأفعال التي قامت مقامها (تقدم، اثبت...)، ومتى اختل أو تخلف أحد هذه الأركان الأربعة سُمي قياسا فاسدا.

رابعا: المعنى المراد: لكلِّ آية معنى يدل عليه اللفظ والسياق معا، فإن وافق مقصد الشارع فهو معنى مراد، وإن خالف كان معنى غير مراد، ومن أمثلة ذلك فيما تعلق بالقراءات قوله تعالى: ﴿فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ﴾النساء: ٣٤، في قراءة من نصب هاء لفظ الجلالة (اللهَ)، فلا يُتصور شرعا ولا عقلا أنَّ الذات الإلهية تُحفظ، لذا وجب على الموجه حملها على غير معناها الظاهر، بتقدير حذف مضاف قبل لفظ الجلالة، وإقامة المضاف إليه مقامه سواء كانت (ما) مصدرية أم موصولة، ويكون معناها: بما حفظ حقَّ الله أو أمر الله أو شرعة الله أو ما في معنى ذلك، ومثل هذا المسلك عند العرب في عدد الرمل سعة كما يُقال؛ وغالب هذا النوع إنما يُشكل لاختلاف الأفهام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. مِهادٌ تطبيقيٌّ: من الصعوبة بمكان ادعاء الاستقراء التام لكلام العرب شعره ونثره، خطبه وأمثاله وحكمه، خاصة قبل تدوين اللغة العربية، فقد كانت القراءات في ذلك الوقت تعامل معاملة الحديث فتروى بأسانيدها؛ لذلك نجد كثيرا من الألفاظ القاسية تدور في فلك استشكال القراءات والطعن فيها كلفظ: الوهم، والسهو، والغلط، والخطأ، ومن ذلك قول ابن قتيبة الدينوري (ت276هـ) في قراءة حمزة: " لم أر فيمن تتبعت وجوه قراءته أكثر تخليطا ولا أشد اضطرابا منه". [1]

ومن أشهر القراءات [2] التي طُعن فيها: قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ النساء: ١، حيث قرأ حمزة بن حبيب الزيات (والأرحامِ) بالجر على أنَّها معطوفة على الضمير في (به)، وقرأ الجمهور (والأرحامَ) بالنصب على أنَّها مفعول به لفعل محذوف.

فقراءة حمزة بن حبيب الزيات من حيث السند قراءة محكمة متواترة، قرأ بها جماعة من كبار الصحابة، وثلة من السلف من أمثال: ابن عباس وابن مسعود والحسن البصري وإبراهيم النخعي وقتادة والأعمش وطلحة بن مصروف وغيرهم، [3] ومع هذا رفضها جمهور البصريين وبعض الكوفيين. [4]

وأكثر من هذا أنَّهم ردُّوها وضعفوها وحرَّموا القراءة بها، ولعلَّ أوَّل من شنع على حمزة هذه القراءة الفراء (ت207هـ) حين قال: " وفيه قُبح لأنَّ العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض وقد كُني به". [5]

فالإمام الحقيقيُّ للمدرسة الكوفية رفض قراءة حمزة كونها لم ترد على لسان العرب، وهذا طبعا حسب ما وصله، وإنَّما ذكرته لما عُرف عنه من التوسع في الرواية عن العرب، إذ يكثر في كتابه معاني القرآن: وسمعت قبيلة كذا، وأنشدني فلان، و ...، بالإضافة إلى أنَّه التلميذ الأوَّل للكسائي، وهو من هو في حفظ كلام العرب ونقله.

فمع توسع الفراء في السماع، نجده ردَّ قراءة حمزة قياسا، ولنا معه وقفات أخرى في هذا المقال، وإذا أردنا تحليل وتشخيص سبب ردِّهم لهذه القراءة نجدها تنحصر في أسباب ثلاثة نشرحها عرضا في المباحث الثلاثة الآتية:

3-المبحث الأول: الطعن في القراءة بسبب عدم الاستقراء التام لكلام العرب.

المتتبع لكتب إعراب القرآن الكريم يجد كثيرا من الآيات جاء فيها العطف دون إعادة الخافض على أحد الأوجه الإعرابية كقوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ ﴾ النساء: ١٢٧، وشاهدها كلمة (ما) فهي في موضع خفض لأنَّها عُطفت على الضمير في (فيهن)، ويُسهِل هذا كون إعرابها مقدرا، وقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾ الحجر: ٢٠، وجه الشاهد كلمة (من): تُعرب في موضع خفض لأنَّها عُطفت على الكاف في (لكم)، ويُساعد على ذلك عدم ظهور علامة

---

[1] ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن: ص42.

[2] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: ج2ص247.

[3] عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات: ج2ص6.

[4] قال النحاس (ت338هـ): " فأمَّا البصريون فقال رؤساؤهم: هو لحن لا تحل القراءة به، وأمَّا الكوفيون فقالوا هو قبيح". النحاس، إعراب القرآن: ج1ص169.

[5] الفراء معاني القرآن: ج1ص252.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إعرابها، وأصْرحُ من هذه الأمثلة قوله تعالى: ﴿ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ البقرة: ٢١٧، فكلمة: (المسجد) بالكسر مخفوضة؛ لأنَّها عُطفت على الهاء في (به)، ومن هذا قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ النساء: ١٦٢، فكلمة (المقيمين) بالياء مخفوضة على سنن العربية؛ لأنَّها عُطفت على الكاف ضمير الخطاب قبلها.

كما جاء العطف دون إعادة الخافض في قوله ﷺ: « **إنَّما مثلكم واليهود والنصارى** » [1] بجر اليهود والنصارى عطفًا على الضمير في قوله: (مثلكم) دون إعادة الجار.

وأما النثر والشعر التي ورد فيها العطف دون إعادة الخافض فأكثر من أن تحصى، كقول العرب:" **ما فيها غيرُهُ وفرسِه** "[2]، حيث جرّ (الفرس) عطفا على الضمير المخفوض في كلمة (غيره) دون إعادة الخافض.

ويتخرج على ما سبق قول الشاعر: [3]

تَعْلَقُ فِي مِثْلِ السَّوارِي سُيوفُنَا...وَمَا بَيْنَهَا والكَعْبِ منا تَنَائِفُ.

وجه الشاهد: جرُّ (الكعب) بعطفه على الضمير في (بينها) دون إعادة الخافض.

ومثل ذلك قول الشاعر: [4]

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا...فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَامِ مِنْ عَجَبٍ.

وجه الشاهد: جرُّ(الأيام) عطفا على محل الكاف المجرورة بالباء من غير إعادة الخافض.

كلُّ هذه الآيات والشواهد الشعرية والنثرية جعلت الإمام الهمام ابن مالك (**ت672هـ**) يقول معتزًّا في ألفيته المشهورة: [5]

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَـى...ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلا.

وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا إِذْ قَـــدْ أَتَى...فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا.

وسبق أنَّ الفراء كان من أوائل من طعن في قراءة حمزة اعتمادا منه على عدم سماعها في لغة العرب، ويحضرنا مثال آخر، يتبين فيه بوضوح أنَّ سبب الطعن في القراءات إنَّما كان بسبب عدم استقراء كلام العرب ألا وهو: اختلاف القراء بين إشباع واختلاس وتسكين حركة الهاء المتصلة بالفعل المجزوم في مثل قوله تعالى: ﴿ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ ﴾ آل عمران: ٧٥ وقوله تعالى ﴿ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ ﴾ النساء: ١١٥. [6]

---

[1] أخرجه البخاري من حديث ابن عمر ﷺ: ج3ص90. رقم: 2269.

[2] أحمد بن يوسف بن مالك، تُحفة الأقران في ما قُرِئ بالتَّثليث من حُرُوف القُرآن: ص167.

[3] البيت من الطويل، وقائله: مسكين الدارمي. انظر: ديوان مسكين الدارمي: ص75.

[4] البيت من البسيط لم يعز إلى قائل. انظر: عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب: ج5ص 123-128.

[5] ابن مالك، الألفية في النحو: [باب عطف النسق، ع 558، 559].

[6] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: ج1ص305.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فمن النحاة من يمنع تسكين الهاء المتصلة بالفعل المجزوم، **قال أبو إسحاق الزجاج** (ت**311**هـ): "وهذا الإسكان الذي رُوي عن هؤلاء غلط، لأنَّ الهاء لا ينبغي أن تُجزم، وإذا لم تُجزم فلا يجوز أن تُسكن في الوصل". [1]

ولله درُّ أبي حيان (ت**745**هـ) **حين قال معقبا:**" وما ذهب إليه أبو إسحاق من أنَّ الإسكان غلط ليس بشيء، إذ هي قراءة في السبعة، وهي متواترة، وكفى أنَّها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء، فإنَّه عربي صريح، وسامع لغة وإمام في النحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل ذلك، **وقد أجاز ذلك الفراء وهو إمام في النحو واللغة، وحكى ذلك لغة لبعض العرب،** تجزم في الوصل والقطع، وقد روى الكسائي أنَّ لغة عقيل وكلاب أنَّهم يختلسون الحركة في هذه الهاء، إذا كانت بعد متحرك، وأنَّهم يسكنون أيضا". [2]

فنجد أنَّ الفراء قد أجاز ذلك، وحكاها لغة لبعض العرب، وهم عقيل وكلاب كما صرح بذلك الكسائي؛ لكنَّه في أوَّل الأمر قال: "وممَّا نرى أنَّهم أوهموا فيه قوله: ﴿ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ ﴾ النساء: ١١٥وظنُّوا والله أعلم أنَّ الجزم في الهاء، والهاء في موضع نصب، وقد انجزم الفعل بسقوط الياء منه". [3]

وفي هذا التذبذب في قول الفراء أكبر دليل على أنَّ السبب الرئيس لردِّ القراءات هو عدم الاستقراء التام للغة العرب، ففي حين يردُّها الفراء قياسا يستدل لها هو نفسه نقلا وسماعا، وهذا ما جعل السمين الحلبي (ت**756**هـ) يكثر اعتراضاته حول آراء الفراء.

وإذا أردنا أنَّ نطيل النفس في بيان أنَّ عدم الاستقراء التام لكلام العرب؛ يُعد من أهم أسباب الطعن في القراءات فلنعرض قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ ﴾ الأنعام: ١٣٧، من قراءة التابعي العربي الفصيح ابن عامر أعلى القراء سندا على الإطلاق، إذ قرأ على عثمان بن عفان (ت**35**هـ) ﷺ ، وأبي الدرداء (ت**32**هـ) ﷺ، وكلامه حجَّة لأنَّه من عصر الاحتجاج قبل أن يُوجد اللحن.

حيث قرأ ابن عامر بضم الزاي وكسر الياء (زُيِّنَ) مبنيا للمفعول، ورفع لام (قتلُ) نائب فاعلٍ، ونصب دال (أولادهم) مفعولا به، وخفض همزة (شركائهم) بإضافة (قتل) إليه –وهو فاعل في المعنى–وقد فصل بين المضاف وهو (قتل) وبين (شركائهم) وهو المضاف إليه بالمفعول وهو (أولادهم)، وقرأ الباقون (زين) بفتح الزاي والياء مبنيا للفاعل، و(قَتْلَ) بنصب اللام مفعولا به، و(أولادهم) بخفض الدال مضافا إليه، و(شركاؤهم) برفع الهمزة فاعلا. [4]

فقراءة ابن عامر فصلت بين المضاف وهو كلمة (قتل) والمضاف إليه وهو كلمة (شركاء) بالمفعول به (أولادهم)، وجاز ذلك **معنًى**؛ كون الفاصل فضلة فإنَّه صالح لعدم الاعتداد به، ثم هو غير أجنبي معنىً، لأنَّه معمول للمضاف، كما أنَّ الفاصل مقدر التأخير؛ لأنَّ المضاف إليه مقدر التقديم، كونه فاعلا في المعنى، ومدار الجواز أنَّ التعلق اللفظي يستلزم التعلق المعنوي غالبا.

---

[1] الزجاج، معاني القرآن: ج1ص432.

[2] أبو حيان، البحر المحيط: ج2ص524.

[3] الفراء، معاني القرآن: ج2ص75، 76.

[4] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: ج2ص263-265.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحاصل كلام الطاعنين غير الزمخشري (ت538هـ): أنَّه لا يُفصل بين المتضايفين، لأنَّهما كالكلمة الواحدة فلا يفصل بين حروفها، كما لا يفصل بين الجار والمجرور. [1]

وإذا استقرأنا كلام العرب نجد: أنَّ الفصل بين المتضايفين جائز نظما ونثرا من غير ضرورة؛ إذا كان الفاصل معمولا للمضاف- أي متعلقا به-ودليله من القراءات قوله تعالى: ﴿ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾ إبراهيم: ٤٧ حيث قُرِئَت في الشاذ[2] (مخلفَ وعدَه رسلِه) بنصب (وعدَه) وجرِّ (رسلِه) ففُصل هنا بين المتضايفين بالمفعول به كما في قراءة ابن عامر.

ومن الأحاديث النبوية الواردة فيها الفصل بين المتضايفين: حديث أبي الدرداء: قال ﷺ « **فهل أنتم تاركو لي صاحبي**».[3]

أراد: هل أنتم تاركو صاحبي لي، ففصل بالجار والمجرور لأنَّه متعلق بالمضاف، فَفَصَلَ ﷺ بين اسم الفاعل ومفعوله مع ما فيه من الضمير المنوي، وعليه فَفَصْلُ المصدر في الآية الكريمة بخلوه من الضمير أولى بالجواز. [4]

وأما النثر والشعر التي ورد فيهما الفصل بين المتضايفين فأكثر من أن تُعد منها: قول العرب: **أعجبني دقُّ الثوبَ القصارِ**، [5] ونحوه: ما حكاه الكسائي (ت189هـ) عن بعض العرب: **هذا غلام والله زيدٍ**، وكذا ما حكاه أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت208هـ) سماعا: **إنَّ الشاةَ لَتجترُّ فتسمع صوتَ واللهِ ربّها**. [6]

ومن ذلك **قول الشاعر**: [7]

عَتَوْا إِذَ أَجْبَنَاهُمْ إِلى السَّلْمِ رَأْفَةً... فَسُقْنَاهُمْ سَوْقَ البُغَاثَ الأَجَادِلِ.

وتقدير الكلام: سوق الأجادلِ البغاثَ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، وهو البغاث، وليس هو ظرف ولا حرف جرٍّ، **وقول الآخر**: [8]

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ... زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَةٍ.

وتقدير الكلام: زجَّ أبي مزادة القلوصَ، ففصل بين المتضايفين بالمفعول به (القلوص)، وليس هو ظرفا ولا حرف جرٍّ.

ففي هذه الشواهد الشعرية والنثرية نجدهم قد فصلوا بين المتضايفين بالجملة وشبهها؛ فالفصل بالمفرد أسهل، فبهذا الاستقراء لكلام العرب حُقَّ لابن مالك أن يعتزَّ في الكافية الشافية قائلا: [9]

---

[1] البناء الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر: ج2ص32. أما الزمخشري فاتهم ابن عامر باتباعه للرسم كونها رسمت بالياء. انظر: الزمخشري، الكشاف: ج2ص410.

[2] عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات: ج4ص518.

[3] أخرجه البخاري من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه: ج5ص5 رقم:3661.

[4] السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ج2ص523-529.

[5] أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه: ج1ص446.

[6] الصَّبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ج8ص418.

[7] البيت من الطويل، قال العيني: لم أقف على قائله. (العيني، المقاصد النحوية: ج3ص1370). و**البغاث** طائر ضعيف، و**الأجادل** جمع أجدل وهو الصقر.

[8] البيت من مجزوء الكامل أنشده الأخفش الأوسط في حواشيه على الكتاب، انظر: (هامش كتاب سيبويه: ج1ص176).

[9] ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ج1ص438.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وَعُمْدَتِي قِرَاءَةُ ابْنُ عَامِرٍ...فَكَمْ لَهَا مِنْ عَاضِدٍ وَنَاصِرِ.

وأحسن من قرر ما ذكرناه العلامة محمد الطاهر بن عاشور (ت**1393**هـ)، حيث صرح [1] أنَّه لا ثقة لنا بانحصار كلام العرب فيما صار إليه نحاة البصرة والكوفة، وهو عين كلام السمين الحلبي (ت**756**هـ) حين أصَّل عدم الحكم بالشذوذ على ما خالف المشهور في كلام العرب معللا ذلك بقوله: " لعدم توفر الاستقراء التام لكلام العرب، واحتمال كونه من لغة فصيحة قديمة". [2]

[2]

3-المبحث الثاني: الطعن في القراءة بسبب عدم حسن توظيف القياس.

اعتماد النحاة على رفض هذه القراءة كان بناء على عدم جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض؛ حيث قرروا أنَّ الظاهر لا يُعطف على مُكَنيهِ، لأنَّ الجار والمجرور كالشيء الواحد، فلا يُقال مررت بك وزيدٍ، وقالوا لأنَّه عطفٌ للظاهر على الحرف وهو لا يجوز، وممَّا ذكره نحاة البصرة في تعليل عدم الجواز قولهم: إنَّ الضمير قد صار عوضا عن التنوين، فينبغي ألاَّ يُعطف عليه، كما لا يُعطف على التنوين، وأخذوا يعددون أوجه التشابه بين الحرف والتنوين، وقالوا أجمعنا على أنَّه لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور، فلا يقال مررت بزيد وكِ، ولا يجوز العكس كذلك، لأنَّ الأسماء مشتركة في العطف.

فحجَّة من التزم وجوب إعادة الخافض إذا عطف على ضمير الخفض القياس، وهو قياس ضعيف يدلُّ على بُعدِه: أنَّ شَبَهَ ضمير الخفض بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده، والإبدال منه، لأنَّ التنوين لا يُؤكد ولا يُبدل منه، وضمير الخفض يُؤكد ويُبدل منه بإجماعهم، فَلِعطفِ النسق حينها أن يُلحق بعطف البيان توكيدا وبدلا.

ويدلُّ على ضعف قياسهم الآخر: أنَّه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه في محل الآخر شرطا في صحة عطف النسق، لم يصح قول العرب: **ربَّ رجلٍ وأخيه**، ولا: **كلّ شاةٍ وسخلتِها بدرهم**، وأمثلة المعطوفات المُمْتَنَع تَقديمُها وتأخيرُ ما عُطفتْ عليه كثير، على غرار معمولي (لا) النافية للجنس، فكما لم يُمتَنَع في ذلك العطف؛ فلا يُمتنع في: مررت بك وزيدٍ.

فإذا أبطلنا اطراد علة المنع عندهم، وجب الاعتراف بصحة الجواز، بناء على صحة قياس النقيض والضد.

فتبين أنَّ جميع عللهم مبنية على قياس فاسد حيث خرَّجوا القياس على أبواب نحوية أخرى، وهو مع ذلك قياس مع الفوارق كما بينا، ثُمَّ هم ليسوا بحاجة إلى مثل هذه القياسات الباطلة، قال **ابن جني** (ت**392**هـ) كبير مدرسة القياس بعد شيخه أبي علي الفارسي (ت**377**هـ)، تحت باب: في تعارض السماع مع القياس: "واعلم أنَّه إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته، فأنت فيه مخير، تستعمل أيّهما شئت، فإن صح عندك أنَّ العرب لم تنطق بقياسك أنت؛ كنتَ على ما أجمعوا عليه البتة". [3]

---

[1] محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير: ج1ص66.

[2] السمين الحلبي، الدر المصون: ج5 ص166.

[3] ابن جني، الخصائص: ج1ص126.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فمسألة عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، سُمعت في كلام العرب شعرا ونثرا وهو معنى الاستقراء، وصحت قياسا أصلا وعلة وحكما، بالإضافة إلى وجود معنى مناسب تُحمل عليه القراءتين.

ثم إنَّ هذه الأسباب الثلاثة التي طُعن بها في القراءة لا تصمد أمام قراءة متواترة؛ هي قراءة حمزةبن حبيب الزيات لقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾النساء: ١ بجر (الأرحام) عطفا على الضمير المخفوض بالباء دون إعادة الخافض.

قال ابن خالويه (ت**370**هـ): "وليس لحنا عندي، لأنَّ ابن مجاهد حدثنا بإسناد يعزيه إلى رسول الله ﷺ أنَّه قرأ (والأرحامِ)، ومع ذلك فإنَّ حمزة كان لا يقرأ حرفًا إلاَّ بأثر".[1]

ومن أمثلة طعنهم في القراءة لعدم توظيفهم القياس بشكله الصحيح قوله تعالى: ﴿ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾ الكهف: ٢٥، حيث قرأ حمزة والكسائي وخلف بغير تنوين (مائةِ سنين) على الإضافة، وقرأ الباقون (مائةٍ سنين) بالتنوين.[2]

فقراء (مائة) بغير تنوين على الإضافة إلى (سنين)، وهو بالجرِّ مضاف إليه، وعلامة جره الياء على سنن العربية، وقُرِئَتْ (مائةٍ) بالتنوين على القطع عن الإضافة، وعلى هذا فـ(سنين) إمَّا أن تكون بدلا من (ثلاث)، أو بدلا من (مائة)، وهو المقدم ليتوافق الجمع مع الجمع، ويُحتمل أن تكون عطف بيان أو تميزا.

وإذا جئنا إلى الأصل السماعي في تمييز المائة نجده **مجرورا بالإضافة مفردا** مثل قوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ النور:٢، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ الصافات: ١٤٧، رعاية للأصل إذ الأصل أن يكون التمييز مطابقا للمُمَيَّز، فنجدهم التزموا في تمييز ما فوق العشرة أن يكون مفردا ميلا للاختصار، وفي إحدى القراءات التي معنا وقع جمعا؛ لأنَّ (المائة) وإن كان مفردا في اللفظ فهو جمع في المعنى مثل: (الرهط، والنفر).

فطعن كثير من النحاة في قراءة الكسائي وحمزة وخلف بإضافة (مائة) إلى الجمع في قوله تعالى: ﴿ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾ الكهف: ٢٥، ومن أقدم من نص على ذلك **المبرد** (ت**285**هـ) قائلا: "وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال (ثلاث مائةِ سنين) وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنَّما يجوز في الشعر للضرورة".[3]

وطعنهم هذا لم يكن لشيء إلاَّ أنَّهم تمسكوا بوجوب إضافة (مائة) إلى المفرد لا غير، ولم يُعملوا القياس القاضي بجواز ذلك ووجهه: تشبيه (المائة) بالعشرة إذ هي تعشير للعشرات، كما أنَّ العشرة تعشير للآحاد، أو من وضع الجمع موضع المفرد.[4]

واخترت جُملا من كلام أئمتنا في توظيف القياس الصحيح حُكمًا وعلةً، دفاعا عن هذه القراءة يشرح المتأخر منهم كلام المتقدم:

قال ابن خالويه (ت**370**هـ): "والحجَّة لمن أضاف أنَّه أتى بالعدد على وجهه، وأضافه على خفة، وجاء بالمفسر مجموعا على أصله، لأنَّ إجماع النحويين على أنَّ الواحد المفسر عن العدد معناه الجمع".[5]

---

[1] ابن خالويه، إعراب القراءات السبع: ج1ص128، 129.

[2] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: ج2ص310.

[3] المبرد، المقتضب: ج2ص171.

[4] خالد الأزهري، شرح التصريح: ج2ص456.

[5] ابن خالويه، الحجة: ص223.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فابن خالويه في توجيه قراءة الأخوين وخلف، لم يتكلف عناء تخريجها كونها جاءت على الأصل فنبه على ذلك، وأكَّد **ابن زنجلة** (ت**403**هـ) ما قاله ابن خالويه وصرَّح أنَّه مذهب قطرب، وهو لغة العرب نقلا عن الكسائي، وهذا قوله بتمامه: " قال قوم ليست هذه القراءة مختارة؛ لأنَّ العرب إذا أضافت هذا الجنس أفردت، فيقولون (عندي ثلاثمائة دينار) ولا يقولون (ثلاثمائة دنانير)؛ بل هذه القراءة مختارة، وحجَّتهما أنَّهما أتيا بالجمع بعد قوله (ثلاث مائة) على الأصل، لأنَّ المعنى في ذلك هو الجمع، وذلك أنَّك إذا قلت (عندي مائة درهم) فالمعنى: مائة من الدراهم، والجمع هو المراد من الكلام، والواحد إنَّما اكتُفي به من الجمع إذا قيل (ثلاثمائة سنة وثلاثمائة رجل) لأنَّ الواحد هاهنا يؤدي على معنى الجمع بذكر العدد قبله، فعاملوا الأصل الذي هو مراد المتكلم، ولم يكتفيا بالواحد من الجمع، هذا مذهب قطرب، قال الكسائي: العرب تقول: أقمت عنده مئة سنة ومئة سنين".[1]

وصرَّح مكي (ت**437**هـ) باستعماله للقياس الصحيح في الانتصار لقراءة الأخوين وخلف قائلا: "ومن لم ينون أضاف (مائة) إلى (سنين)، وهي قراءة حمزة والكسائي، أضافا إلى الجمع كما يفعلان في الواحد، وجاز لهما ذلك لأنَّهما إذا أضافا إلى واحد قالا: ثلاثمائة سنة، فسنة بمعنى سنين، لا اختلاف في ذلك، فحُمل الكلام على معناه، **فهو حسن في القياس**، قليل في الاستعمال، لأنَّ الواحد في الاستعمال أخف من الجمع، فإنَّما يبعد من جهة قلة الاستعمال، وإلاَّ فهو الأصل".[2]

واحتج ابن مالك (ت**672**هـ) في شرح الكافية لمذهبه بقراءة الأخوين قائلا: "وقد تضاف (مائة) إلى جمع، كقراءة حمزة والكسائي"،[3]، وأنصف حين قال في الألفية المشهورة بالخلاصة:[4]

وَمائَةً وَالْألْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ...وَمِائَةٌ بِالجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفْ.

فالمائة حقُّها أن تضاف إلى المفرد كثيرا كقوله تعالى: ﴿فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ﴾ النور: ٢ وتضاف كذلك إلى الجمع على قلة اعتماد على قياس النظائر الصحيح؛ وهو حمل ما روي على نظيره المروي، ولا يوجد ما يوجب ردُّه لأنَّه مؤكد للرواية ليس غير، وهي قراءة الأخوين حمزة والكسائي: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ﴾ الكهف:٢٥ بحذف التنوين للإضافة.

وإذا أردنا التأكد من أنَّ القياس لو وُظف بشكله الصحيح لزال وجه الطعن نَعرضُ قراءة ابن عامر السابقة في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾ الأنعام: ١٣٧

وبيان ذلك أنَّ العرب لو لم تستعمل الفصل بين المتضايفين بالمفعول به؛ لاقتضى القياس استعماله، لأنَّهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيرا، فاستحقَّ الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزيَّةٌ، فَيُحكم بجوازه مطلقا.[5]

وأشار ابن مالك إلى هذا القياس الأولويِّ في الألفية المشهورة قائلا:[1]

---

[1] ابن زنجلة، الحجة: ص414.

[2] مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن: ج2ص440.

[3] ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ج2ص190.

[4] ابن مالك، الألفية في النحو: [باب العدد، ع729].

[5] ابن مالك، شرح التسهيل: ج3ص272-278.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فَصْلَ مُضافٍ شِبْهِ فِعْلٍ ما نَصَبْ...مَفعولاً أَوْ ظَرْفاً أَجزْ ولم يُعَبْ.

فَصْلُ يَمِينٍ، واضِطراراً وُجِـــــــداَ...بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بنَعْتٍ أَوْ نِـــــدَا.

وإذا استقرأنا كلام العرب نجد أنَّ ما ذهب إليه ابن مالك من جواز الفصل بين المتضايفين بالمفعول به قياسا على جواز ذلك في الفصل بالقسم والفاعل والنعت والنداء والفعل الملغى والمفعول به، سواء تعلقوا بالمضاف من حيث المعنى أم لا؛ ثابت صحيح وفاقا للكوفيين وخلافا للبصريين؛ فهم: "على عدم جواز ذلك، إلاَّ بالظرف أو حرف الجرِّ للاتساع فيهما". [2]

ولنذكر بعض الأمثلة التي يصح أن يُقاس عليها جواز الفصل بين المتضايفين بالمفعول به:

فالفصل بالظرف كقول الشاعر: [3]

فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لا أَكُونَنْ وَمِدْحَتِي... كَنَاحتِ يومًا صخرةٍ بِعَسِيلِ.

والتقدير: كناحت صخرةٍ يومًا.

والفصل بالجار والمجرور كقول الشاعر: [4]

لأَنْتَ مُعْتَادُ فِي الهَيْجَا مُصَابَرَةٍ ... يَصْلَى بها كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانَا.

والتقدير: لأنت معتاد مصابرةٍ.

والفصل بالفاعل المتعلق بالمضاف ما جاء في قول الشاعر: [5]

نرى أسهُما للموت تُصْمِي وَلا تُنْمِي...ولا تَرْعَوِي عن نَقْضِ أهواؤُنَا العزم.

والتقدير: ولا ترعوي عن أن ينقض العزم أهواؤنا، ففصل بأهوائنا وهو فاعل للنقض، بين المضاف والمضاف إليه.

والفصل بالنداء ما جاء في قول الشاعر: [6]

كأنَّ بِرْذَون أبا عصام...زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللِّجام.

والتقدير: كأن برذون زيدٍ.

والفصل بالنعت ما جاء في قول الشاعر: [7]

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ المُرَادِيُّ سَيْفَهُ...مِنْ ابْنِ أبي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طالِبِ.

والتقدير: من ابن أبي طالب شيخ الأباطحِ.

---

(1) ابن مالك، الألفية في النحو: [باب الإضافة، ع418، 419].

(2) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ص347-351. بتصرف.

(3) البيت من الطويل، قال العيني: لم أقف له على قائل. (العيني، المقاصد النحوية: ج2ص1382). **رشني**: أصلح حالي وأمري، **عسيل**: مكنسة العطار.

(4) البيت من البسيط، قال العيني: لم أقف له على قائل. (العيني، المقاصد النحوية: ج3ص1386).

(5) البيت من الطويل، قال العيني: أنشده ثعلب ولم يعزه إلى أحد. (العيني، المقاصد النحوية: ج3ص1388).

(6) البيت من الرجز، قال العيني: لم أقف على اسم راجزه. (العيني، المقاصد النحوية: ج3ص1381).

(7) البيت من الطويل، قال العيني: لمعاوية بن أبي سفيان ﷺ. (العيني، المقاصد النحوية: ج3ص1380).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والفصل بالفعل الملغى ما جاء في قول الشاعر: [1]

بِأَيِّ تَرَاهُمُ الأَرَضِينَ حَلُّوا...آلدَّبَرَانِ أم عسَفُوا الكِفَارا.

والتقدير: بأي الأرضين، فالمعنى هنا يستقيم دون الفعل، وليس المقصود بالإلغاء الاصطلاحي لأنَّ الفعل (ترى) عمل هنا في المفعولين النصب.

والفصل بالمفعول به غير المتعلق ما جاء في قول الشاعر: [2]

تَسْقِي امْتِيَاحًا نَدَى المِسْوَاكَ رِيقَتِهَا ... كمَا تَضَمَّنَ ماءَ المزْنَةِ الرَّصَفُ.

والتقدير: تسقى ندى ريقتِها المسواكَ.

ففي جميع هذه الشواهد نجد الفصل بين المتضايفين سُمِعَ بأجنبي أصلا، بله في المثال الأخير نجد الفصل بين المتضايفين جاء بمفعول به غير مُتَعَلِقٍ، فيحقُّ لنا حينها الفصل بالمفعول به المُتَعَلِق؛ وهو غير أجنبي قياسا على ذلك كله، كما جاء في قراءة ابن عامر الدمشقي أحد القراء العشرة.

3-المبحث الثالث: الطعن في القراءة بسب المعنى الظاهر المتبادر غير المراد.

إذا جاءت الكلمات على قالب واحد استبهمت المعاني؛ لأنَّه لا يوجد في أبنيتها ولا صورها أدلة على ما تضمنته من معانٍ؛ فجُعلت حركات الإعراب في آخرها، وحركات الصرف في أوائلها وأواسطها لِتُنبئ على تلك المعاني، وليتوسعوا في كلامهم؛ فيحقَّ لهم أن يقدموا ما حقَّه التأخير أو العكس؛ لأغراض لفظية وأخرى معنوية، فتكون تلك الحركات دالة على المعاني.

ويصدق هذا على التراكيب؛ فإنَّها تنطوي على معانٍ تختلف معها وجوه الإعراب، لذا ربط النحاة الإعراب بالمعنى، فالمعنى هو الأساس الذي يُبنى عليه الإعراب، وقد كانت عبارات النحاة قديما وحديثا صريحة في جعل المعنى هو المعيار الحكم.

قال المبرد (ت285هـ): "فكلُّ ما صلح به المعنى فهو جيد، وكلُّ ما فسد به المعنى فهو مردود". [3]

وهو ظاهر صنيع ابن هشام حيث جعل أوَّل الجهات التي يدخل فيها الاعتراض على المعرب أن يُراعي ما تقتضيه الصناعة ولا يُراعي المعنى. [4]

وثمرة ما ذكرنا أنَّه إذا قُدر تعارض في الظاهر قُدم المعنى وقُدر الإعراب؛ **قال ابن جني (ت392هـ):** "قد يكون المعنى مخالفا للإعراب المألوف، أو قد يتدافعا، والمنهج السليم حينئذ هو تقدير الإعراب على حسب المعنى، وهو الغاية في ذلك، فإن تعذر لك ذلك ظاهرا أجريت تفسير المعنى، وصححت طُرق تقدير الإعراب احتيالا بذهنك حتَّى تطرد عندك الأمور ولا يشذ عندك شيء". [5]

---

[1] البيت من الوافر، قال العيني: لم أقف على اسم قائله. (العيني، المقاصد النحوية: ج3ص1390).

[2] البيت من البسيط، وقائله: جرير. انظر: ديوان جرير: ص171.

[3] المبرد، المقتضب: ج4ص311.

[4] ابن هشام، مغني اللبيب: ص684.

[5] ابن جني، الخصائص: ج1ص384.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتطبيقا لقاعدة تقديم المعنى وتقدير الإعراب سارع علماؤنا في إظهار المعاني المرادة من القراءات المشكلة على غرار ما نجده في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ المائدة: ٦، حيث قُرِئَتْ (وأرجلَكم) بالنصب عطفا على (وجوهَكم وأيديَكم)، وقُرِئَتْ بالجر عطفا على أقرب مذكور وهو (برؤوسِكم). [1]

فقراءة النصب لا إشكال فيها من حيث الإعراب والمعنى، بناء على جواز العطف على المفصول بينهما بغير أجنبي لفائدة ما، ووجه ذلك: أنَّ عطف الأرجل على الوجوه والأيدي جائز؛ لأنَّه لم يُفصل بين المتعاطفين بأجنبي، بل الفاصل جِيء به لتأكيد حُكمٍ، وهو الترتيب بين أعضاء الوضوء. [2]

وإذا جئنا إلى المعنى التفسيري لقراءة الجر نجد أنَّ الفقهاء خاضوا أكثر من النحاة في توجيهها معنى وربطها بالإعراب، وممّا ذكروه قولهم:

إنَّه عطف على الرؤوس لفظا ومعنى، ثم نُسخ مسح الرجلين بوجوب غسلهما لفعل الرسول ولقوله :ﷺ «**ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار**». [3]

وَوِفق هذا المعنى لا يكون تعارض بين المعنى الظاهر وقراءة الجر التي ليس فيها إلا المسح، ولا قراءة النصب التي تفيد وجوب غسل الأرجل.

ومنهم من حمل المسح على بعض الأحوال، وهو لبس الخف، فاستقامت له قراءة الجر لفظا ومعنى، بناء على جواز الجر على الاستغناء بأحد الفعلين عن الآخر: ووجهه أنَّ العرب إذا اجتمع فعلان متقاربان في المعنى، وكان لكلٍّ واحد منهما متعلق، جوَّزت ذكر أحد الفعلين، وعطفت متعلق المحذوف على المذكور على حسب ما يقتضي لفظه، حتىَّ كأنَّه شريكه في أصل الفعل، إجراء لأحد المتقاربين مجرى الآخر، نحو: تقلدت بالسيف والرمح وعلفتهما بالتبن والماء. [4]

فالجرُّ هنا باعتبار عطف عامل حُذِفَ وبقي معموله على عامل ظاهر؛ يجمعهما معنى واحد كقوله تعالى:﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ﴾ الحشر: ٩ أصله: واعتقدوا الأيمان، فاستغنى بمفعوله عنه، لأنَّ فيه وفي (تبوؤوا) معنى لازموا.

قال ابن مالك في الخلاصة: [5]

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ...وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ وَهِيَ انْفَرَدَتْ.

بَعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَـــــقِي...مَعْمُولُهُ دَفْـــــعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي.

ومعنى كلام ابن مالك أنَّ الواو انفردت من بين حروف العطف، بأنَّها تعطف عاملا محذوفا يبقي معموله، وهذا دفعا لمعنًى قد يُفهم من السياق وهو غير مراد، وهو معنى قوله: (دفعا لوهم اتقي).

---

[1] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: ج2ص254.

[2] الأخفش الأوسط، معاني القرآن: ج1ص277.

[3] أخرجه البخاري من حديث أبي هريرةرضي الله عنه: ج1ص44. رقم 165.

[4] ابن الحاجب، الأمالي: ج1ص280.

[5] ابن مالك، الألفية في النحو: [باب العطف، ع560، 561].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولإبعاد المعنى الظاهر غير المراد؛ يمكن حملها على الجر على الجوار كقول العرب: هذا جُحْرُ ضبٍ خربٍ: والأصل (خربٌ) بالرفع على الخبر، وإنَّما جُرَّ لملاصقة للفظ (ضبٍ) وهو مجرور.

ومع ما تقرر هناك آيات لا يصح حملها على معناها الظاهر شرعا ولا عقلا؛ فالالتجاء إلى التأويل لا مفرَّ منه ليصح المعنى، وهذا يصدق على قراءة حمزة قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ النساء: ١، (والأرحامِ) بالجر، فإذا وجَّهنا قراءة النصب على أنَّه معطوف على اسم الله تعالى، بمعنى اتقوا الله واتقوا الأرحام أن تقطعوها، أو على محل (به) كقولك: مررت به وزيدا، ألا يحقُّ لنا أن نوجه قراءة الجرِّ على أنَّه مجرور بباء مقدرة حُذفت للعلم بها، كما حَكَوْهُ عن العجَّاج (ت**145**هـ) أنَّه كان إذا سُئل كيف تجدك قال: خيرٍ عافاك الله يريد: بخيرٍ،[1] وأحسن من هذا المثال قراءة ابن عامر بزيادة الباء بعد الواو في قوله تعالى: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ﴾ آل عمران: ١٨٤ وحذفها في قراءة الجمهور،[2] أو جرِّها بالقسم تعظيما للأرحام، وجوابه حينها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ النساء: ١، وعلى جواز الجرِّ بباء مقدرة غير ملفوظ بها يكون تقديرها: وبالأرحام، حُذفت لدلالة الباء الأولى عليها.

وعلى مثل هذا جاء قول الشاعر: [3]

وَإِنِّي لمِنْ قَوْمٍ بِهِمْ تُتَّقَى العِدَى...وَرَأْبُ الثَّأْيِ وَالجَانِبُ المتخَوِّفُ.

وتقديره: وبهم رَأْبُ الثَّأْيِ، فحذف الباء لتقدمها في قوله: بهم يتقى.

فإذا استقر في أذهاننا توجيه القراءة معنًى؛ فلا يُلتفتُ حينها إلى مثل قول الزجاج (ت**311**هـ): " فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار الشعر، **وخطأ أيضا في أمر الدين**؛ لأنَّ النبي ﷺ قال: لا تحلفوا بآبائكم،[4] فكيف تساءلون والأرحام على ذا".[5]

والجواب عن هذا: أنَّ صناعة الإعراب تُسوِّغ الحلف بكل اسم يجوز دخول حروف القسم عليه كقولك: والله، وأبيك.[6]

ولا يُعارض في ذلك أحد؛ فربُّنا له أن يُقسِم بما شاء من مخلوقاته، ولولا نظم الكلام وسرده المصرح بالوصاية بالأرحام لكان معنى ظاهرا، غير أنَّ من العلماء من جعل السؤال بالأرحام ليس قَسَمًا أصلا، فالسؤال بالله غير القسَم به، وعلى كلِّ حال فلو سُلم أنَّ السؤال بالأرحام قسَم؛ فهو لا يَعدُو أن يكون حكاية للحال التي كانوا عليها.

فاستدلاله بحديث النبي ﷺ: (لا تحلفوا بآبائكم)، فإنَّما يستقيم إذا لم يكن للآية غير هذا المعنى فتُحمل عليه، أما وقد كان لها ما ذكرنا من معاني فلا وجه للطعن في القراءة حينها.

---

[1] ابن خالويه، إعراب القراءات السبع: ج1ص128.

[2] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: ج2ص245.

[3] البيت من الطويل، وقائله: الفرزدق. انظر: ديوان الفرزدق، ص389. **الرأب**: الإصلاح، **الثأي**: الفساد، **والجانب المتخوف**: الثغر.

[4] أخرجه البخاري من حديث ابن عمر ﷺ: ج5ص42. رقم: 3836.

[5] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: ج2ص6.

[6] ابن الخباز، توجيه اللمع: ص48.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولنتناول مثالا آخر من القراءات طُعن فيها بسبب معنى ظاهر غير مراد، وهو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ الفرقان: ١٨، حيث قرأ أبو جعفر المدني أحد القراء العشرة: (أن نُتَّخَذَ) بالبناء للمفعول، ونائب الفاعل الضمير المستتر تقديره: نحن، يعود على الواو في قوله تعالى:﴿ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ ﴾ الفرقان: ١٨، و(من دونك) متعلق بـ(نتخذ)، و(من) زائدة لتأكيد النفي، و(أولياء) حال، وقرأ الباقون بفتح النون وكسر الخاء على البناء للفاعل، والفاعل ضمير تقديره: نحن، يعود على الواو في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ ﴾ الفرقان: ١٨ أيضا، و(من دونك) متعلق بـ(نتخذ)، و(من) زائدة و(أولياء) مفعول به. [1]

يَرِدُ على قراءة الإمام أبي جعفر المدني إشكال نحوي يترتب عليه إشكال معنوي، ووجهه: أنَّ لفظ (أولياء) مفعول على قراءة الجمهور، ولا يصلح أن يكون مفعولا ثانيًا على قراءة الإمام أبي جعفر، إلاَّ إذا كانت (من) غير موجودة لأنَّ (من) لا تزاد في المفعول الثاني. [2]

قال ابن عطية (ت542هـ): "ويضعف هذه القراءة دخول (من) ". [3]

والإشكال المعنوي المترتب على الإشكال النحوي يشرحه **الزجاج (ت311هـ)** قائلا: "وهذه القراءة عند أكثر النحويين خطأ، وإنَّما كانت خطأ لأنَّ (من) إنَّما يدخل في هذا الباب في الأسماء إذا كانت مفعولا أوَّلا، ولا تدخل على مفعول الحال، تقول: ما اتخذت من أحد وليّا، ولا يجوز: ما اتخذت أحدا من ولي لأنَّ (من) إنَّما دخلت لأنَّها تنفي واحدا في معنى الجميع، تقول: ما من أحد قائما، وما من رجل محبا لما يضره، ولا يجوز: ما رجل من محب ما يضره، ولا وجه لهذه القراءة". [4]

ولقوة الإشكال التفسيري في هذه القراءة عمد إلى تخريجها ابن الجزري (ت833هـ) في النشر، والردِّ على من ضعفها، وليس من منهجه أن يوجه القراءات في هذا الكتاب إلاَّ إذا احتاج المقام مثل هذا.

ويُمكن أن تُخرج هذه القراءة على أوجهٍ نحوية يستقيم معها المعنى، أظهرُها:

التوجيه الأوَّل: (من) هنا ليست زائدة بل تبعيضية، **والمعنى**: أن نتخذ من دونك أولياء.

التوجيه الثاني: ما ذكره ابن جني، واختاره ابن الجزري، وهو: أن يكون (من أولياء) حالا، و(من) زائدة لمكان النفي المتقدم في صدر الآية كما يقول القائل: ما اتخذت زيدا من وكيل، **والمعنى** ما كان لنا أن نعبد من دونك ولا نستحق الولاء ولا العبادة. [5]

وقد أبى مصنف الدر المصون، وهو من هو في الدفاع عن القراءات، وسعة اطلاعه: أن تكون (من) زائدة معللا بأنَّ ذلك لم يُسمع في لغة العرب. [1]

---

[1] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: ج2ص333.

[2] أبو حيان، البحر المحيط: ج6ص448.

[3] ابن عطية، المحرر الوجيز: ج6ص426.

[4] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: ج4ص60، 61.

[5] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: ج2، ص333. ابن جني، المحتسب: ج2ص119، 120.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالسمين الحلبي (ت**576**هـ) يرفض هذا الوجه بناء على عدم سماعه، وهو معنى كلامنا أولا: عدم استقراء كلام العرب؛ ولهذا قال صاحب كتاب (مشكل القراءات العشرية الفرشية): " ولم أجد من اعترض على هذا الإعراب غيره، وعدم علمه بذلك ليس علما بعدم الوجود". [2]

التوجيه الثالث: أن يكون الفعل متعديا إلى اثنين كالوجه الأوَّل، غير أنَّ (من) في (من أولياء) زائدة، وعلى هذا الوجه لا إشكال في القراءة لفظا ومعنى. [3]

وإذا احتكمنا إلى المعنى بجعل **المفعول الثاني** محذوفا تقديره: معبودين و(من دونك) متعلق به، ولفظ (من أولياء) حال كما أُعرب الوجه الثاني الذي اختاره ابن الجزري، وهذا المفعول المقدر مفهوم من معنى قوله تعالى:﴿**وَمَا يَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ**﴾ الفرقان: ١٧ في الآية التي قبلها. [4]

فالنحاة استشكلوا هذه الآية انطلاقا من قولهم بعدم جواز اجتماع أداتي تعدية على معمول واحدٍ، وليس لهم عليه دليل يُسمع ولا قياس يُعقل؛ بل صريح قراءة أبي جعفر يردُّ ذلك، ولا حاجة لتقديرهم زيادة حرف الجرِّ (من) حينها، خاصة إذا حملت القراءة على معنى صحيح دلَّ عليه السياق.

وهذا الذي قررناه صنيع ابن مالك (ت**672**هـ) عندما استشهد بالقراءة وكذا الآية، وأكَّد هذا في حديثه عن زيادة (من) في الإيجاب قائلا: "وأشرت بقولي وربَّما دخلت على حال إلى قراءة زيد بن ثابت، وأبي الدرداء وأبي جعفر... في قوله تعالى:﴿**مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ**﴾ الفرقان: ١٨، بالبناء للمجهول". [5]

4. الخاتمة:

وظف البحث في إطاره العام أمثلة واقعية من القراءات القرآنية التي طُعن فيها، بشكل مقنع ومنصف وعادل، انتصر بها لما حمله من أراء، فكانت مادة علمية دسمة انتهت به إلى نتائج مهمة تمثلت في استجلاء السبب الحقيقي وراء الموقف السلبي لبعض النحويين من بعض القراءات، فقد ظهر أنَّ السبب لا يرجع إلى عدم احترام النحويين للنص القرآني، ولا إلى كل ما يذكره الدارسون من أنهم نسوا ما أصلوه، أو انسياقهم للعصبية المذهبية، أو أنَّ كل قارئ قد قرأ بخصوصيات لغة قومه وما جرت عليه ألسنتهم، فكلُّ هذه الأقوال وغيرها مجانبة للصواب؛ بل إنَّ الطعن في القراءات القرآنية يرجع إلى ثلاثة أسباب رئيسة وهي:

-عدم استقرائهم التام للشواهد الأصيلة من شعر ونثر وخطب وأمثال وقصص، فضلا عن القرآن الكريم بقراءاته متواترها وشاذها.

---

[1] السمين الحلبي، الدر المصون: ج8ص466.

[2] عبد العزيز الحربي، مشكل القراءات: ص379.

[3] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: ج4ص60، 61.

[4] عبد العزيز الحربي، مشكل القراءات: ص381.

[5] ابن مالك، شرح التسهيل: ج3ص139، 140.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– عدم استعمال واستغلال القياس بشكله الصحيح (أصلا، وعلة، وحكما)، فهو مصدر عظيم يعمل على إزالة مشكلات النحو، ويُدمج كل أصيل إذا ما حسن توظيفه.

– عدم اتضاح المعنى، حيث يوهم ظاهر القراءة معنى غير صحيح، وبناء منهم على هذا المعنى غير المراد يُطْعَن في هذه القراءات.

التوصيات:

✓ رغم ما تقرر في بيان أسباب الطعن في القراءات فإنَّه لا ينبغي أن يُتوسع في توجيه القراءات على مال م يثبت في اللغة العربية أصلا، أو تخريجها على قياسٍ علةُ الأصل غير موجودة في الفرع، أو حملها على خلاف المعنى الظاهر من غير دليل.

✓ العمل على إنشاء فهرس ببليوغرافي مرتبط بمحرك بحث آلي على شكل جدول يشتمل على ثلاثة أعمدة؛ **الأول**: للقراءات التي طُعن فيها، **والثاني**: لبيان سبب الطعن في القراءات، **والثالث**: يشير لمن نصَّ على الطعن في القراءات مؤلِّفًا ومؤلَّفًا.

✓ ضرورة توزيع مثل هذه المواضيع على طلبة الدراسات الأكاديمية بأطواره الثلاثة (ليسانس، ماستر، دكتوراه)، واستثمارها في الدفاع عن القراءات القرآنية ضد الشبهات المثارة من طرف المستشرقين والحداثيين ودحض مزاعمهم.

وأخيرا فالحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على نبينا أشرف الأنبياء والمرسلين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. كشاف المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، النسخة الإلكترونية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، الإصدار الأول، 1426هـ.

2. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ت: علي محمد الضباع، دط، دت، دار الفكر، لبنان.

3. ابن الحاجب، الأمالي، ت: د. فخر صالح سليمان قدارة، 1409هـ/1989م، دار عمار/الأردن، دار الجيل/ بيروت.

4. ابن الخباز (أحمد بن الحسين)، توجيه اللمع، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، الطبعة الثانية، 1428هـ/2007م، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر.

5. ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، ط1، دت، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

6. ابن جني (أبو الفتح عثمان)، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ت: علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط2، دت، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

7. ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، ت: د. عبد الرحمان بن سليمان بن العثيمين، ط1، 1413هـ/1992م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

8. ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ت: عبد العال سالم مكرم، ط3، 1399هـ/1979م، دار الشروق، القاهرة.

9. ابن زنجلة، حجة القراءات، ت: سعيد الأفغاني، ط5، 1418هـ/ 1997م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

10. ابن عطية الأندلسي (أبو محمد)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ت: الرحالة الفاروق وآخرون، ط2، 1428هـ/2007م، دار الخير، بيروت، لبنان.

11. ابن قتيبة الدينوري، تأويل مشكل القرآن، ت: إبراهيم شمس الدين، دط، دت، الكتب العلمية، بيروت.

12. ابن مالك، الألفية في النحو، مطبوعة بأعلى شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دط، 1424هـ/2003م، دار الفكر، بيروت.

13. ابن مالك، شرح التسهيل، ت: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط1، 1414هـ/1990م، هجر للطباعة، مصر.

14. ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ت: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دط، دت، دار الكتب العلمية، بيروت.

15. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1، 1421هـ/2000م، التراث العربي، الكويت.

16. أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ت: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط1، 1408هـ/1988م، عالم الكتب، بيروت.

17. أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ت: الشيخ خالد العلي، ط2، 1429هـ/2008م، دار المعرفة، بيروت.

18. أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ت: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط1، 1413هـ/1993م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

19. أحمد بن يوسف، تحفة الأقران فيما قُرِئ بالتَّثليث من حُرُوف القُرآن، ط2، 2007م/1482هـ، كنوز إشبيليا، السعودية.

20. الأخفش الأوسط، معاني القرآن، ت: د. هدى محمود قراعة، ط1، 1411هـ /1990م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

21. البخاري (محمد بن إسماعيل)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، ، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، 1422هـ، دار طوق النجاة (ترقيم فؤاد عبد الباقي)، وفي الحاشية شرح وتعليق د. مصطفى ديب البغا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

22. البناء (أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، وضع حواشيه: أنس مهرة، ط1، 1419هـ/1998م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
23. جرير، ديوان جرير شرح محمد بن الحبيب، ت: د. نعمان محمد، ط3، دت، دار المعارف، مصر.
24. خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (وهو شرح العلامة خالد الأزهري على أوضح المسالك في شرح ألفية ابن مالك لابن هشام)، ت: محمد باسل عيون السود، ط1، 1421هـ/2002م، دار الكتب العلمية.
25. الدارمي، ديوان مسكين الدارمي، ت: كارين صادر، ط1، 2000م، دار صادر، بيروت.
26. السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ت: د. أحمد محمد الخراط، دط، دت، دار القلم، دمشق.
27. السيرافي (أبو سعيد)، شرح كتاب سيبويه، ت: أحمد حسن مهدلي/ علي سيد علي، ط1، 2008 م، دار الكتب العلمية، بيروت.
28. السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
29. الصَّبان (أبو العرفان)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط1، 1417هـ /1997م، الكتب العلمية، بيروت.
30. عبد العزيز الحربي، مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيرا وإعرابا، ط1، دت، دار ابن حزم للنشر، الرياض.
31. عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشرة المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة، دط، 1401هـ/1981م، الكتاب العربي، بيروت.
32. عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ت: عبد السلام هارون، ط4، 1418هـ/1997م، مكتبة الخانجي، مصر.
33. عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ط1، 1422هـ/2002م، دار سعد الدين للطباعة والنشر.
34. العيني (بدر الدين)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)، ت: د. علي محمد فاخر وآخرون، ط1، 1431هـ/2010 م، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة. مصر.
35. الفراء (أبو زكريا)، معاني القرآن، ت: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار وآخرون، دط، دت، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
36. الفرزدق، ديوان الفرزدق، ت: علي فاعور، ط2، 1407هـ/1987م، دار الكتب العلمية، بيروت.
37. المبرد، المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عظيمة، دط، دت، عالم الكتب، بيروت.
38. مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، ت: د. حاتم صالح الضامن، ط2، 1405هـ/1984م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com